

المرأة و المجتمع بين الفكرة و الواقع

أ/ سامية صـالحي

أستاذة مساعدة أ

جامعة الجزائر 3

مقدمة :

كثيرا ما تطرح المرأة كمسألة في مناسبات متعددة و على مستويات متفاوتة، و في دول العلم المختلفة، ومهما اختلفت التسميات المطلقة للدلالة عليها : موضوع، مشاكل ، حقوق النسوانية، قضية المرأة .. إلا أنها تحمل جميعها صفة التشارك في تعلقها بالمرأة ، مما يقود إلى القول بوجود طرح يتعلق بالمرأة بالذات، يدور حولها أو لأجلها أو بسببها حول هذا الكائن الإنساني المسمى بالأنثى .

ولعل السؤال البديهي الذي يطرح نفسه هو : لماذا هناك مسألة تتعلق بالمرأة ؟

إن القول بوجود مسألة تتعلق بالمرأة يعني أن هناك إشكال يثار حول المرأة و يتمحور حول وضعيتها بصفة عامة، حول الدلالة على موقف أو اتجاه، على رفض أو نقد، على خلل أو انحراف، على قهر أو إنصاف فيما تعيشه المرأة من أوضاع تتعلق بمكانتها في المجتمع و دورها في تطوره و تنميته . فواقع المرأة هو المعني بكل مستوياته الشخصية و العائلية و الاجتماعية و الاقتصادية .

تثير المرأة الإشكال عندما يتم وعي وضعيتها على أنها غير مقبولة ثم عندما تتم المطالبة بتغيير هذه الوضعية، أما عندما يغيب الوعي بذلك و يغيب رد الفعل، فلا يمكننا الحديث عن مسألة للمرأة لأنها تتطلب الحركة الفردية أو الجماعية في هذا الاتجاه و لأنها تتطلب الطرح على المستوى الفكري و العملي .

أولا : مكانة المرأة في المجتمع :

تتحدد مكانة المرأة في المجتمع من الجانب النظري - على الأقل - في كونها تشكل نصف المجتمع و بكونها أحد طرفي الجنس البشري المكون له، و كما قال العلاقة ابن خلدون فإن الإنسان مدني بطبعه تدفعه غريزته إلى الاجتماع بغيره و التعايش معهم، و غريزة الحياة تدفعه إلى تلاقي طرفيه لأجل استمرارية

الاجتماع ، و مهما كان النظام الذي تتلاقى فيه المرأة و الرجل و مهما كانت الطقوس التي تتم خلال عملية التزاوج و الإنجاب و ربط العلاقات فإن الأساس واحد و هو المهم: مشاركة الجنسين في ذلك .

و عند هذا الحد يمكننا اعتبارهما شريكين في عملية استمرارية الحياة، و لكن خلال ذلك و عبر ذلك تتدخل عوامل متعددة تحكمت عبر التاريخ و عبر مختلف أشكال التجمع الإنساني في هذه العملية و في هيكلتها و في ترجمتها إلى فلسفة للحياة أو مجموعة من الأحكام و التصورات ، و من هنا يبدأ الإشكال عندما يتدخل العقل و الفعل الإنساني في عملية إعطاء تفسيرات و أحكام و في عملية إقرار تصورات و ركائز، و في عكس الواقع على مستوى إيديولوجي تكرر مع الزمن .

و كان من نتائج كل ذلك أن أعتبر الرجل هو الأعلى و هو السيد و هو صاحب القرار و هو المتحكم في الحياة الاجتماعية، و اعتبرت المرأة هي الأدنى و العبد و المتحكم فيها و تم تقسيم العمل على أساس الجنس.

و قد تكون تبعية المرأة في القبائل المتوحشة الشكل الأول للعبودية ⁽¹⁾، كما لم يكن وضع المرأة في الحضارات القديمة بأحسن حال سواء على المستوى القانوني أي التشريعات أم على مستوى العادات أو الممارسات المتوارثة .

في الصين القديمة جاء النص القانوني " ليس في العالم كله شيء أقل قيمة من المرأة " و أن : " النساء آخر مكان في الجنس البشري و يجب ، أن يكون من نصيبهن أحقر الأعمال " ⁽²⁾ .

أما قانون مانو في الهند ⁽³⁾ * فينص " لا يحق للمرأة في أي مرحلة من مراحل حياتها أن تجري أي أمر وفق مشيئتها و رغبتها حتى أن كان ذلك الأمر من الأمور الداخلية لمنزلها " ⁽⁴⁾ و نص على أن " المرأة في مراحل طفولتها تتبع والدها و في مراحل شبابها تتبع زوجها فإن مات تنتقل الولاية إلى أبنائها أو رجال عشيرته الأقربين فإن لم يكن له أقرباء تنتقل الولاية إلى عمومته فإن لم يوجد لها أعمام تنتقل إلى الحاكم " ⁽⁵⁾

في مصر القديمة -الحضارة الفرعونية - كانت المرأة مخصصة أساسا للأعمال المنجزة داخل البيت كالغزل و كان لها في العائلات الملكية دورا أو مركزا متميزا فكانت تضفي الشرعية بالنظر لانتقال خط العرش عن طريقها أي النسل الملكي للأب مثل الأب.

و تميز وضع المرأة في الحضارتين اليونانية و الرومانية بكونها دائما في حالة قاصر فلقد سجل "ديموستين" القيمة الحقيقية للمرأة في "إننا نتخذ العاهرات للذة و نتخذ الخليلات للعناية بصحة أجسامنا اليومية و نتخذ الزوجات ليكون لنا أبناء شرعيون"⁽⁶⁾.

كما وضع القانون الروماني المرأة مع الطفل و المجانين ضمن فاقدى الأهلية ، ف القانون الألواح الإثنى عشر نص على أن من أسباب انعدام الأهلية هي صغر السن و الجنون و الأنوثة ، و لوب العائلة أن يبيع من يشاء ممن هن تحت ولايته.

إن موضوع المرأة في أساسه مرتبط بتكوينات بيولوجية يمكن الارتكان إليها عندما نحتاج إلى الحجة العقلية، لكن لماذا فسرت لصالح الرجل؟

إن ما تعيشه المرأة و إدراك المجتمع لها و للروابط المتبادلة بين الرجل و المرأة و دور كل منهما في المجموعات الإنسانية و العائلة و في التنظيم الاجتماعي شديد كل ذلك على الاختلافات الموجودة بين الجنسين و هي العامل الأساسي المفسر لوجود الإشكال ، و إلى هذا الفرق يعود القول بوجود مسألة تخص المرأة أو مسألة تطرحها.

المرأة من وجهة النظر الانثروبولوجية ، من جهة النظر الحيوانية الخالصة لا تتحدد إلا بكونها أنثى الذكر (7) ، ووجود الفرق بين الجنسين من هذه النواحي واضح بالتأكيد لكنه فرق يفسر ذاته بالاختلافات التي تفصل الجنسين و هي اختلافات جد حقيقية غير أنه ليس فرقا ذا طبيعة فوق طبيعية.

لقد كان الاستناد إلى الدراسات التشريحية للقول بأن المرأة أقل تنظيما و أقل احتمالا و أقل قوة: أقل بالنسبة لمن ؟ هنا يكمن الإشكال ، لأن الوصف و التحليل يتم انطلاقا من قياس المرأة بالنسبة للرجل و اعتبار هذا الأخير المتغير الثابت أو وحدة القياس لعملية المقارنة و الحكم.

فيقود التحليل إلى القول بدونية تشريحية للمرأة بالنسبة للرجل و أنها دونية تترجم ذاتها في كل الأجهزة و في كل الأنسجة و في كل الوظائف (الأجهزة و الوظائف المشتركة بين

الجنسين) الوزن ، الهيكل و النظام العضلي و الجهاز التنفسي و أعضاء الحس و القوام (8) ، بالإضافة إلى الخصائص الفيزيولوجية.

إن اعتماد هذا المنحى في التحليل يقودنا إلى الإقرار بأن وضع المرأة طبيعي و أنه لا داعي لرفضه و لا إلى تغييره فهي الأدنى عليها الخضوع للأعلى و هي الضعيفة عليها الاعتماد على القوي الذي بحكم قوته و حمايته لها له من الحقوق ما لا يمكن أن يكون لها. أما دورها و مكانتها فتتحدد انطلاقاً من الخصائص الجنسية الأساسية للمرأة من حمل و حيض و التي تتفرد بها كجنس إذ أنه بالنظر إلى طبيعتها أو خصائصها و ما يرافقها للتمكن من الحمل و الإرضاع اعتبرت المرأة المؤهلة الوحيدة لتجديد النسل البشري و من ثم اعتبرت هذه الوظيفة الإنجابية خاصة بها بل وظيفة وحيدة لها ، فأصحاب النظرية التقليدية الوظيفية لعلماء الاجتماع ترى أن علاقة المرأة و الرجل غير متكافئة و ذلك بالاستناد إلى أن عمل المرأة خارج نطاق الم نزل هاشي و غير مهم لكونه عمل غير منتج فهذه النظرية تجعل من المنزل المكان الوحيد الذي يجب أن يحتوي نشاط المرأة كنتيجة لتبعيتها و مكانتها الأدنى من الرجل⁽⁹⁾

و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل بالنظر لكون وظيفة الإنجاب تشترك فيها كل الكائنات الحيوانية و لكونها تمتلك نفس الخصائص و التطورات عند الأجناس البشرية ، و في مختلف فترات التاريخ ، اعتبرت وظيفة لا تتطلب مؤهلات خاصة و لا تتضمن الإبداع و الابتكار ، و لارتباطها بالجنس اعتبرت وظيفة دونية مقارنة -كما يجري دائماً- بوظائف الرجل المتجددة و المتطورة.

إن الفارق ليس بيولوجيا خالصا فلقد كان مدعما للفارق الإيديولوجي و الثقافي و التاريخي فتكون النتيجة هي وقوع المرأة تحت وقع تبعية مزدوجة للطبيعة من خلال وظيفة الإنجاب و للرجل من خلال الخضوع للأب ثم للزوج .

إن الخطأ الأول هو المقارنة بين الرجل و المرأة، فإنهما يختلفان كجنسين لا يتطابقان ، مقارنة أدت بداية إلى قهر المرأة ثم إلى إحداث رد فعل عكسي هو المطالبة بالمساواة المطلقة بين المرأة و الرجل .

و في هذا الشأن ترى النظرية المادية الماركسية أنه لا يجب أن يكون مكان المرأة هو البيت بل تثور على هذا الوضع و لتحقيق المساواة مع الرجل في الحقوق يجب أن تتساوى معه في الواجبات، أن تخرج للعمل مثل الرجل فتثبت مقدرتها و شرعية مطالبتها بالمساواة فتصبح العلاقة متكافئة، و لأجل ذلك دعا أصحاب هذه النظرية إلى بناء مؤسسات اجتماعية تساعد المرأة في الحصول على حق التكافؤ بأخذ بعض المسؤوليات الأسرية منها كراية الأطفال (10) .

و الخطأ الثاني هو النظر للمرأة من الزاوية الجنسية فقط و معاملتها على هذا الأساس مما أدى بداية إلى اعتبارها مصدر المتعة و الإثارة، و إلى إغفال الجوانب الأخرى من شخصها و التي قد تفوق أهمية الجانب الأول، ثم أدى إلى إحداث رد فعل عكسي هو المطالبة بالنظر إلى المرأة كشخص مماثل للرجل و إغفال الجانب الجنسي فيها .

و الخطأ الثالث هو في طرح مسألة المرأة على شكل تقابل أفقي بين الرجل و المرأة و كأن كل الرجال هم ضد كل النساء، فتكون المسألة ضد الخصم و هو الرجل و اعتبار كل المؤسسات و الأيديولوجيا هي من إنتاجه و بالنتيجة يكون الحل هو إحلال سلطة المرأة محل سلطة الرجل .

إن الرجل يتهم بأنه يستعبد المرأة و يتلذذ بإذلالها، و المجتمع يتهم بأنه يقهر المرأة عبر مرتكزاته و عبر قواعده و آلياته، و الدين يتهم بأنه يكرس وضعية الدونية و بأنه يعطي السلطة للذكر و يقهر المرأة ، و تتهم المرأة بأنها تعيد إنتاج هذه الممارسات و تكرس عقلية استعبادها بأنها سلبية تارة و بأنها مستسلمة تارة أخرى و إن ما افتقده المرأة دائما هو الاحترام لشخصها و هو المركز الموازي و ليس المطابق لمركز الرجل .

ثانيا : دور المرأة في التنمية :

إن مسألة المرأة ليست نوعية بمعنى أنها تخص المرأة فقط، إنها تندرج في إطار أعم هو مسألة الإنسان بشقيه و من ثم المجتمع حتى و إن امتلكت جوانب من الخصوصية .

فإذا نظرنا إلى المجتمعات العربية نجدها تعاني من أمراض التخلف الحضاري، العلمي و التكنولوجي، من التبعية الاقتصادية و من الغزو الفكري و الإيديولوجي الغربي و نصيب المرأة منها كنصيب الرجل و من ثم فإنهما يعانيان من الواقع المختلف و إن كان نصيب المرأة أكبر من الجهل و الأمية و القهر ما يزيد من تعطيلها كقوة كامنة و كطاقة تشكل نصف المجتمع ، من المساهمة في عملية تطوره و نهضته .

فالمرأة تابع للرجل منذ ولادتها إلى مماتها، و المرأة قاصر دائما لا يعتمد عليها، و المرأة عورة لا يجب أن تتكشف أمام العالم الخارجي، نصيبها من الأمية كبير جدا و نصيبها من التعليم قليل ، أما تواجدها في أماكن العمل فضئيل و دورها في الحياة السياسية أقل بكثير .

فتعتبر بالتالي مسألة جوهريّة من مسائل التغير الاجتماعي، لكن ليس بالمفهوم و المحتوى المطروح غالبا باعتبار أن خروج المجتمع من قيود التبعية و التخلف مرتبط من بين ما يرتبط به بخروج المرأة من قيود الدونية و الهامشية .

حيث أن مسألة المرأة تتضمن جانبا من جوانب التبعية و الهيمنة الغربية على مرافق الحياة العربية في الماضي و الحاضر و ربما مستقبلا أيضا إذ أن طرح المسألة يتأثر سواء بكيفية طرحها في العلم الغربي أو بكيفية تطور وضعية المرأة الغربية إلى درجة أن أصبحت المرأة الغربية مثالا أو نموذجا على المركز و الدور الذي يجب أن تصل إليه المرأة و في ذلك اختزال للحقائق و تجاوز للخصوصيات الحضارية و الاجتماعية ..

إن الغرب يتهم بأنه نغص على المرأة معيشتها عندما اكتشفت حياة على غير نموذجها، عندما اكتشفت أن هناك نساء يتمتعن بما ظنن أنه ليس من حقهن لقرون، أما هي فتعيش عصر الانحطاط و الانغلاق و الانزواء في المنزل، عصر العورة التامة فإذا بها تتصل بعالم آخر، عالم أخذ في التطور، عالم العلم و العمل و الحياة الخارجية و الاتصال بالجنس الآخر عبر روابط غير روابط الرحم و القرابة و الزواج، إنما عبر صلات العمل و التعليم و النشاط السياسي .

فكيف يكون موقف المرأة العربية التي تعي وضعها ووضع المرأة الأخرى؟ إن سلم القيم يهتز و علامات الاستفهام تكثر، بين معرفة الطبيعي و المصنع و بين معرفة السليم و العليل، بين الانحطاط و النقد و من ثم كيف الخروج و أي طريق يسلك؟ عن ماذا تتخلى و على ماذا تحافظ؟ من المسؤول عن وصولها إلى هذه الدرجة من الانحطاط؟ أهو الدين، أهو الرجل ، أهو التاريخ ، أهو الجنس ، أهو المكان و الزمان؟ كلها تساؤلات و إشكاليات تحدد المصير و توجهه .

إن جعل وضع المرأة الغربية نموذجا للإقتداء زاد من تعقيد وضع المرأة العربية و زاد من بلبلتها و من تناقض أهدافها و من تناحر أفكارها بين خصوصية المجتمعات العربية و بين الترفيهيات التي تعيشها المرأة الغربية و ما سمح التقدم الإقتصادي من أن يوفر لها أذ أن مسألة تحرر المرأة من " الأمثلة على الطرقات الاستعمارية المتجددة " .

فلم تعد غالبية النساء تدركن أن العمل ليس المردود المادي فقط إنما وسيلة لتطور البلاد و لم تعد النساء تدركن أنّ التعليم هو رفع لوعيهن و لقدرتهن على التصرف و على التعامل و لخدمة المجتمع و الوطن، و لم تعد تدركن بأن الأسرة مؤسسة مقدسة لا تنهار لأسباب تافهة و أنّ تربية الأطفال تفوق في أهميتها أي عمل قد تشغل به و تضحي بهؤلاء من أجله، فهم مستقبل الوطن .

و عندما نقول أن المسألة هي من أجل الحصول على حقوق و من ثم التمتع بها . لكن أية حقوق؟ إنّ هناك مجالات متعددة تتصل بمسألة المرأة و لعل أكثرها حضورا و تركزا هي ما يتعلق بالمساواة بين الرجل و المرأة في جميع المجالات و هو طرح نراه خاطئ في أساسه لأنه يهدم أكثر مما يبني ثم تأتي مسألة الأسرة و حق التعليم و العمل و النشاط السياسي و هي مجالات تتصل بالمجال الأول. فالإقرار بحق المساواة يعني الإقرار ببقية الحقوق و ألا مجال ممنوع و محظور على المرأة .

غير أننا نرى أنّ للزمان خصوصيات كما للمكان و أنّ للحياة الإنسانية و الطبيعة البشرية خصوصيات يجب أن تراعى في طرح مسألة المرأة و تحديد أسسها و في تحديد الخلل الذي يجب إزالته ، وأنّ من أهم خصوصيات المجتمعات العربية أنها تتدرج في إطار حضاري متميز بطابعه الإسلامي المرتبط بالدين الإسلامي و الذي يجعل من الفرد و الأسرة و المجتمع و الوطن و المجموعة الإنسانية جميعهم يدرجون في قالب متناسق له مصدر و وجهة و رسالة.

إن مواطن الإشكال في مسألة المرأة تتحدد في طرحها على أنها "استلاب لحقوق المرأة أي منعها من التمتع بحقوقها أو رفض الاعتراف لها بها ، واعتداء على إنسانيتها ورفضها ككيان آخر متميز و منفصل عن الرجل ، وإشكالية حقوق المرأة وواجباتها بين مبادئ و نصوص و بين ممارسة وواقع"⁽¹¹⁾

إن مكانة المرأة في المجتمع ترتبط بمكانة الرجل فيه ، فهما شريكين في الحياة الاجتماعية والتي لا تقوم بطرف دون الآخر وفي هذه الحياة تحتل الأسرة مركز الاهتمام ، هذه المؤسسة الاجتماعية والتي تعتبر أهم وظائفها هي:

الوظيفة الأولى : الوظيفة الإنجابية ، وهي تجديد للمجتمع واستمراريته وتتطلب الحفاظ على النسل و صحته و العناية بجيل المستقبل .

الوظيفة الثانية : الوظيفة التربوية و لها دور خطير و هام في التكوين الاجتماعي و لما يمكن أن تساهم به في رفع مستوى الفرد الفكري و الوطني و السياسي...

إنّ الأسرة هي المدرسة الأولى للفرد الذكر و الأنثى على السواء ،فيها يتلقيان المبادئ الأولى التي تكون ادراكات الفرد لما حوله والتي تشكل المنطلق في عملية الحكم و التقييم التي يتجهز بها الفرد تجاه ما يصادفه من مواقف ، فعملية نقل ثقافة المجتمع و قيمه السلوكية والخلقية و الفكرية و الدينية تتم عبر الأسرة أساسا فهذه عملية إعادة إنتاج جزء من ثقافة المجتمع عبر نقلها لقيمه و عاداته و مفاهيمه.

إنّ بنیان المفاهيم الثقافية لا يتغير بنفس تغير البنیان الاقتصادي أي إنتاج الحياة المادية ، كما أنه لا يكون جذريا بل يحتفظ بالكثير من المعتقدات والعادات اذن التغير الاجتماعي بطيء و محدود.

وداخل هذه الأسرة تكون المرأة هي المعلم الأول و التي تستطيع أن تمرر عبر ذلك رسائل مختلفة و تكرر القيم التي قد تخدم المجتمع و قد تكبحه.

إنّ وظيفة المرأة يجب أن يعاد إليها مركزها وقيمتها الحقيقية و الخطيرة ،فهل يتقدم مجتمع و يتحضر و هو ينظر إلى نسائه ك:بهائم ؟ وهل تؤدي المرأة دور الأم أو الزوجة أو المواطنة و هي جاهلة متخلفة ، إذ أنّه لا يجب أن تختزل المرأة في الأم والزوجة فهي قبل ذلك و بعده إنسان ،فتكون المواطنة و تكون العاملة و تكون المثقفة وليس في ذلك إخلال بدورها الأول كما أنّ ذلك ليس قدرا عليها.

وواقع التخلف يضاعف من المعاناة و يحدد من القدرات التي يمكن أن تساهم بها المرأة و يبعدها عن مراكز القرار في الأسرة و المؤسسة و السلطة ،كما أنّ التقدم الاقتصادي وحده لا يضمن للمرأة حقوقها و المثال هو وضع النساء في الغرب ، لأنّ ما حققته أو بالأحرى ما تظن أنها حقته لم يخدم المرأة كإنسان إنما أوصلها إلى مركز الدمية-السلعة ،وفقدت الكثير من

كرامتها للمرأة و فقدت الكثير من المعاني الأسرية الخالدة و من الرسالة الإنسانية التي تحملها وظيفة المرأة كإنسان و كزوجة و كأم .

إنما أن تصل إلى مركز تستحقه و ترضاه يتطلب تغييرات اجتماعية ،لأن حصول المرأة على حقوق معينة و دخولها إلى عالم التعليم و العمل كانت آثاره سلبية أكثر منها ايجابية فانه بالإضافة إلى أدوارها داخل الأسرة و التي لم تتغير كثيرا زادت من حملها ادوار خارج المنزل أصبحت تتحمل فوق طاقتها ،وكثيرا ما ينعكس ذلك على صحتها أو حياتها الأسرية أو على تربية أطفالها .

فتطرح المسألة من جانب تمتع المرأة بمركز الإنسان الذي من حقه أن يختار وجهته و اهتماماته و أن يتمتع بحقه في التعليم و العمل والمشاركة في بناء المجتمع و الدولة في إطار قيمه الحضارية وفي إطار التكامل بين الرجل و المرأة وليس الصراع ،وفي إطار التمتع بالحقوق مقابل أداء الواجبات .

إن تحرير المرأة وفقا للمفهوم الغربي مرتبط بمفهوم البورجوازية و الرأسمالية عن حقوق الإنسان ككل ، فالدعوة الليبرالية في الغرب تركز على مبدأ الحرية الذي صيغ في تاريخ النهضة الأوروبية متجاوز لمبادئ وسطية أهمها التقليد ،الإيمان ، الاعتقاد بالغيب ، الرضوخ لسلطة الكنيسة حيث تكون الحرية إبداعا و عقلا و فصلا بين سلطة الدين و سلطة التمدن و سلطة الكهنوت.

La femme et la société entre l'idée et la réalité

Pourquoi y a-t-il une question de la femme ?

1. Place de la femme dans la société

Théoriquement du moins, la femme représente la moitié de la société humaine en ce qu'elle est l'une des deux espèces qui la constituent. Mais la suprématie a toujours été accordée à l'homme, la femme demeurant un être inférieur et soumis. Dans les sociétés primitives et les civilisations antiques, la

femme n'avait aucun droit sur sa personne, elle accomplissait les basses besognes et traitée comme mineure et irresponsable.

Le sort fait à la femme, sa relation avec l'homme, son rôle dans la société, tout cela est lié aux différences existant entre elle et l'homme, différences qui font tout le problème. Il est vrai que la femme est la femelle du mâle mais il ne s'agit pas là d'une différence supranaturelle. Toutes les études qui affirment que la femme est moins forte que l'homme reposent sur le seul critère de l'homme comme seul élément de comparaison.

La femme est certes faible mais elle a le droit de s'appuyer sur plus fort qu'elle. Quant à son rôle et sa place, ils doivent être définis en fonction de ses particularités biologiques. Etant considérée comme seule responsable du renouvellement de l'espèce, son travail à l'extérieur est considéré par les sociologues traditionalistes comme accessoire, le foyer étant le seul lieu où son activité est importante.

La différence entre l'homme et la femme n'est pas seulement d'ordre biologique ; elle est aussi d'ordre idéologique et culturel, ce qui fait que la femme subit une double dépendance par rapport à la fonction de procréation et par rapport à l'homme en tant que père ou mari.

La première erreur a été de comparer entre l'homme et la femme, ce qui a entraîné d'abord la répression de la femme et, par réaction, la revendication de l'égalité entre l'homme et la femme.

La théorie marxiste considère que la place de la femme n'est pas au foyer et qu'il doit y avoir égalité des droits et des devoirs entre la femme et l'homme afin que la relation entre eux soit équilibrée.

La deuxième erreur a été de considérer la femme sous l'aspect sexuel uniquement, ce qui a fait qu'au début on l'a considérée comme une source de plaisir, ignorant d'autres aspects plus importants de sa personnalité.

La troisième erreur a été de placer la femme en opposition à l'homme, comme si tous les hommes étaient contre toutes les femmes.

L'homme est accusé d'asservir la femme et d'en tirer du plaisir. La société est accusée de maltraiter la femme à travers ses règles et ses mécanismes. La religion est accusée de la maintenir sous la domination de l'homme. La femme quant à elle est accusée de contribuer au maintien de cette mentalité d'asservissement.

2. Rôle de la femme dans le développement

La question de la femme ne concerne pas que la femme ; elle s'inscrit dans un cadre plus large, celui de l'homme et de la société. Les sociétés arabes souffrent du sous-développement, de la dépendance économique et de l'invasion culturelle et idéologique de l'occident ; l'homme et la femme en souffrent également.

La femme dépend de l'homme durant toute sa vie et son rôle dans la vie politique est réduit. La question de la femme est un aspect important du changement social. C'est en effet un élément essentiel pour sortir du sous développement du fait que la femme occidentale est devenue le modèle à atteindre par toutes les femmes. Ainsi, l'occident a fortement influencé la femme qui a découvert qu'elle vivait dans un monde fermé quand elle a été en contact avec un monde ouvert à toutes les activités.

Que doit donc être la position de la femme arabe par rapport aux autres femmes ? Quelle voie doit-elle suivre avec le changement des valeurs ? Imiter la femme occidentale n'a fait que compliquer les choses pour la femme arabe avec l'apparition de contradictions entre les particularités des sociétés arabes et le confort dont jouit la femme occidentale. La plupart des femmes ne comprennent pas que le travail ou l'instruction sont des facteurs de développement de la société et de la nation.

Quand nous disons que la question de la femme concerne le recouvrement des droits, de quels droits s'agit-il ? Situer le problème au niveau de l'égalité de l'homme et de la femme est une erreur car cela cause plus de mal que de bien.

Le temps et l'espace ont un rôle à jouer dans la vie de l'homme. Les sociétés arabes se situent dans un environnement marqué par l'islam qui inscrit l'individu, la famille et la société dans un moule cohérent. Ce qui fait problème dans le cas de la femme, c'est que l'on considère qu'elle a été dépossédée de ses droits.

En fait, la place de la femme dans la société est liée à celle de l'homme ; ce sont deux partenaires dans la vie sociale qui ne pourrait être sans la participation des deux car le plus important dans cela, c'est la famille qui remplit plusieurs fonctions : fonction de procréation et fonction d'éducation. La famille est la première école pour l'individu, quel que soit son sexe. Dans cette famille, la femme est le premier maître ; elle peut inculquer des valeurs qui peuvent soit servir la société soit la bloquer.

Il faut rendre son importance et sa vraie valeur à la fonction de la femme : une société qui traite la femme comme un animal ne peut pas progresser. Le sous-développement multiplie les contraintes et réduit les possibilités de la femme de participer à la prise de décision au sein de la famille et de la société.

Pour que la femme puisse accéder à la position qu'elle mérite, des changements sociaux sont nécessaires car l'accès à certains droits comme le travail a plus d'effets négatifs que positifs du fait que cela entraîne une surcharge pour la femme qui se répercute sur sa santé et sa vie familiale.

Il faut donc poser la question de la manière suivante : la femme est un être qui a le droit de choisir sa voie, de jouir de ses droits à l'éducation, au travail, le droit de participer à la construction de la société et de l'Etat dans le cadre des valeurs civilisationnelles et de la complémentarité de l'homme et de la femme.

الهوامش :

- 1- A-M.B « Femme : sociologie » (la grande encyclopédie. Inventaire des sciences ; des lettres et des arts (paris : société anonyme de la grande encyclopédie) ; T17) p148 .

2 - عن كتاب ول ديورانت. حضارة الصين . و كتاب حياة اليونان . ترجمة محمد بدران , ص17 و 114 و 273 . عن :سالم

البهنساوي. مكانة المرأة بين الإسلام و القوانين العالمية (الجزائر: دار الإرشاد ,د.ت) ص12

*3 يرجع إلى حوالي بدايات التقويم الميلادي

. توصف المدونات الهندية بأنها من الشرائع الجامدة التي بقيت على حالها منذ صدورهما ، فهي لم تفصل بين القانون والدين في مراحل تقدمها القانون

اسم كان يطلقه قدماء الهند على الملوك السبعة المؤلهين الذين حكموا العالم ، كما يطلق اسم (فرعون) على ملوك مصر القدماء Manou (و) مانو إذ يعتقد الهند القدماء إن سبعة من الملوك المؤلهين كانوا قد حكموا العالم في الماضي وأن الإله (براهما) كان قد أوحى إلى أول هؤلاء الملوك (مانو) بهذا القانون ، ثم نقل الملك مانو أحكام . هذا القانون إلى الكهنة الذين حفظوه وتناقلوه جيلاً بعد جيل ، ثم دون في كتاب ضخيم باللغة السنسكريتية وهي اللغة الهندية القديمة

ويُتألف هذا القانون من (2685) مادة صيغت بأسلوب شعري ، وهي تتصل بكل ما يتعلق بسلوك الإنسان وحياته من الوجهة الدينية والمدنية ، وقد اختلف المؤرخون تاريخ وضع هذا القانون ، ويمكن إرجاعه إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد . الطبقات في قانون مانو: لم يهدف قانون مانو إلى تحقيق المساواة فقد قسم المجتمع إلى أربع طبقات: طبقة البراهمة (الكهنة)، طبقة المحاربين، طبقة الزراع و التجار ، و طبقة العمال، و هناك أفراد لا ينتمون إلى أي طبقة و هم المنبوذين الذين يحرم ملامستهم أو إقامة الصلاة معهم. و اختلفت الحقوق بتدرج الطبقات فطبقة البراهمة لهم كافة الحقوق اما المحاربين فلهم بعض الحقوق ال الطبقات المتبقية فليس لها أي حق. هذا بالنسبة للحقوق العامة أما الحقوق الخاصة فانه قانون مانو اعترف بتعدد الزوجات فالبراهمة لهم أربع زوجات و المحاربين ثلاث و المزارعين و التجار اثنتين أما العمال فواحد . ومن أهم السمات العامة المميزة لقانون مانو على النحو التالي :

1-تضمن كثيراً من القواعد التي تتعلق بحياة الأفراد في المجتمع دون تفرقة بين ما كان منها متصلاً بالدين أو ما كان متصلاً بالقانون أو الاقتصاد أو الأخلاق .

2-تميز هذا القانون بطابع خرافي وأخذ بمبدأ المحاكمة بالمحنة التي إلزم القاضي باتباعها ، ومن صور المحنة أن يأمر القاضي من يريد امتحانه بأن يمسك النار بيده أو يغطس في الماء فالذي لا تحرقه النار أو يطفو فوق الماء يعد صادقاً . أو أن يغلي في الزيت ممزوجاً بروت البقر وعلى المتهم أن يدس فيه ذراعه حتى المرفق ، فإذا لم يصب جلده بحروق كان ذلك دليلاً على براءته ، أو يوضع ثعبان من أخطر الثعابين سماً في سلة مقفلة ويوضع في السلة خاتم أو قطعة من النقود وعلى المتهم أن يخرج هذه القطعة أو ذلك الخاتم وعينه معصوبتان ، فإذا لم يعضه الثعبان فإنه يعد بريئاً .

- نظم الأسرة وجعل الزواج إجبارياً للجميع ، والرجل الأعزب يكون طريد الطبقات ، وليس له في المجتمع أية مكانة أو اعتبار إذ " بالنسب وحده يكمل الرجل " ، والاتجاه العام في قانون "مانو" موجه ضد المرأة ، إذ جاء في هذا القانون بأنه لا يجوز لثلاثة أشخاص أن يملكوا : الزوجة والابن والرقيق .

- ونظم قانون (مانو) الموارث ، وجعل التركة من نصيب الابن الأكبر ، أما أخوته وأخواته فإنهم يعيشون تحت إمرة الأخ الكبير ، لأنه بمنزلة الأب ، وإذا مات المورث من غير ذرية فيرثه الملك والبراهمة . أنظر :- www.f-law.net/law/threads/10721 قانون-مانو-الهندي

4- المادة 147 من قانون مانو.

5- المادة 148

7-(1) henry De varigny «Femme.1. Anthropologie et physiologie » (la grande encyclopédie T17) p 143 .

8 – Ibid ,p143 ;voir aussi : pp144-145.

9 – د.زينب محمد زهري " التغير الإجتماعي و النشاط الإقتصادي للمرأة " (الفكر العربي, مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية تصدر عن معهد الإنماء عن معهد الإنماء العربي في بيروت, العدد 64 أفريل يونيو 1991) ص 98

10- زينب محمد زهري, مرجع سابق, ص 99 .

11 – د. محمد الرميحي " خطاب مفتوح إلى النساء العربيات " (العربي, مجلة عربية شهرية جامعة تصدرها وزارة الإعلام بحكومة الكويت, العدد 321 أوت 1985) ص14.